ثورة تحريم التبغ في إيران «التنباكو»
١٨٩٠ - ١٨٩١م

د. مصطفي عقيل
قسم التاريخ
جامعة قطر

لم يعرف العالم القديم نبات التبغ إلاّ في القرن السادس عشر عبد أن عاد المكتشفون الأوروبيون من القارة الأمريكية حاملين معهم هذا النبات، وقد لقي التبغ رواجاً كبيراً في العالم القديم واعتادت شعوبه على زراعته وتدخينه لاسيما في قارة آسيا. وانتشرت زراعته في سواحل البحر الأسود وآسيا الصغرى وإيران وبلاد الشام ومقدونيا[١]، وقد تفنن الشعب الإيراني في عملية التدخين من خلال الماء (بواسطة الغليون) حيث أصبح لهذه العادة مراسيم ومجالس خاصة للرجال والنساء.

وقد أبدت الحكومة الإيرانية في القرن السادس عشر قلقها على صحة مواطنيها فأصدر الشاه عباس الأول في عام ١٠٠٥ هـ - ١٥٩٦م أمراً بتحريم زراعة التبغ واستهلاكه في إيران[٢].

وبرغم صرامة الشاة عباس الأول في أوامره وقراراته على الشعب الإيراني إلاّ أن هذا القرار لم يكن له صدى واسع على المدخنين ولا على المزارعين. وانتشرت زراعة التبغ في جميع أرجاء إيران حيث أصبحت تجارة رابحة تدر على الارستقراطيين الإيرانيين أرباحاً طائلة تفوق جميع المحاصيل الزراعية. وقد حاول الشاه عباس مرة أخرى التصدي لاستعمال التبغ حيث أصدر فرماناً آخر في عام ١٠٢٨ هـ - ١٦١٨م كان أشد صرامة من سابقه حيث أمر بقطع شفتي كل من يدخن الغليون[٣].

لكن المجتمع الإيراني لم يعبء بمثل هذه القرارات التي كانت تضاعف من معانة

الإيرانيين بسبب الركود الاقتصادي الذي كانت تمر به إيران لاسيما الطبقة البرجوازية رغم أن المدن الإيرانية شهدت تطوراً وازدهاراً من خلال التجارة المحلية والأجنبية الواردة إلى الدولة.

لكن الطبقة الارستقراطية قد هيمنت على الاقتصاد الإيراني كما فعلت أوروبا في العصور الوسطى. وبذلك لم تستطع الطبقة الوسطى أن تلعب دوراً سياسياً أو اقتصادياً يوازن دور الارستقراطيين والأمراء والملوك. ولاشك أن الحكم المطلق والدكتاتورية المستبدة والاستغلال الفاحش من خلال الضرائب الباهظة شكلت عبئاً ثقيلاً على كاهل الفلاحين الإيرانيين والغالبية الساحقة من الشعب الإيراني.

في حين كان لإيران إمكانات تنموية كبيرة لما تتمتع به من ازدهار اقتصادي وتجاري حتى أوائل العصر الحديث. فكانت من الدول المهمة التي تصدر الحبوب والقطن والمنسوجات والثمار المجففة وأنواع الزيوت والتبغ، لكن بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ووصول السفن الأوروبية العملاقة إلى المحيط الهندي، عزلت إيران كلياً عن خطوط التجارة العالمية وتحولت طرق القوافل بين شبه القارة الهندية وإيران إلى خراب ودمار لقلة استخدامها.

أما تصدير الحرير الفارسي والتبغ منذ القرن السابع عشر فكان حكراً على التجار والأجانب من الأرمن والهنود والبرتغاليين.

ويعتبر القرن التاسع عشر البداية الحقيقية لتاريخ إيران الحديث والمعاصر. حيث تهافتت القوى الاستعمارية في خطب ود الإيرانيين والسعي في إيجاد موطيء قدم لهم على أرضها واستغلال ثرواتها في أوائل هذا القرن، بينما تميزت نهاية القرن التاسع عشر بحركات النضال والكفاح من معظم طبقات الشعب الإيراني من أجل خلق دولة إسلامية تعتمد على مبدأ الشورى في الحكم أو دولة ديمقراطية حديثة على نمط الدول الأوروبية.

وكان الهدف الرئيسي من هذا لنضال هو تقويض نفوذ الدولة السلطوية في إيران والتخلص من استغلال الشركات التجارية الأجنبية.

ومن المؤكد أن السبب المباشر في إيقاظ الشعب الإيراني من غفوته هو تسابق كل من بريطانيا وروسيا للاستحواذ على مصالح هذا الشعب ومحاولة الحصول على أكبر قدر من الامتيازات، واستخدمت هاتان الدولتان الرشاوي والهدايا وإغداق الأموال على الشاه القاجاري ومساعديه، وكانت تستهلك تلك الأموال في تمويل الرحلات الترفيهية المسرفة للشاه وحاشيته إلى أوروبا. وقد ترتب على ذلك أن منحت الحكومة الإيرانية المزيد من الامتيازات والاستثمارات للدول الأوروبية لاسيما بريطانيا وروسيا. مع أن عوائد هذه الامتيازات لم تكن كافية لمعالجة الأحوال الاقتصادية المتدهورة[٤] لدرجة أن إيران تحولت إلى دولة شبه مستعمرة لكل من بريطانيا وروسيا كما عبر عنه ناصر الدين شاه القاجاري نفسه[٥]. وكان ذلك من المعوقات الرئيسية أمام تطوير وتنمية الاقتصادي الإيراني. وقد وصف أحد الرحّالة الأوروبيين تلك الأوضاع بالقول: إذا رغب التاجر الإيراني في تصدير بضاعته إلى الخارج كان عليه أن يدفع عند مدخل كل مدينة إيرانية تمر عليها القافلة ضريبة محدودة بينما كان التاجر الأوروبي لا يدفع الضرائب إلاّ مرة واحدة فقط. ولذا فإن ما يكلف التاجر الإيراني في تصدير بضاعته أضعاف ما كان يكلف التاجر الأوروبي[٦].

ويعتبر امتياز التبغ الذي منحته حكومة ناصر الدين شاه لشركة (رجي) البريطانية في عام ١٨٩١م من الامتيازات التي أثارت سخطاً شعبياً كبيراً ضد النفوذ الأجنبي وأدى ذلك إلى بروز ثلاث قوى منافسة على الساحة الإيرانية عند إعلان امتياز التبغ.

الأولى هي ناصر الدين شاه وأسرة القاجار وأعوانها التي غدت تتحكم في إيران منذ عام ١٧٩٦م بينما القوة الثانية هي شركة رجي، أصحاب الامتياز.

أما القوة الثالثة هي عامة الشعب الإيراني بفئاته واتجاهاته وأيديولوجياته، وتنقسم إلى ثلاث عناصر رئيسية هي: العلماء، والتجار، وعامة الشعب.

وفيما يتعلق بالقوتين الأولي والثانية فبحكم المصالح المشتركة بينهما استمر التعاون والوفاق لاسيما احتكار التبغ في إيران إلاّ أن الشعب الإيراني أصبح العقبة أمام تحقيق طموحات الشاه ووزيره أمين السلطان[٧].

العلمـاء :

كان للعلماء دور كبير في تحريض الشعب الإيراني بمختلف طبقاته ضد الحكم القاجاري. فكان العلماء ينادون بإقامة دولة إسلامية في إيران كما فعلت الدولة الصفوية التي تبنت إقرار المذهب الجعفري، في حين أن القاجار رفضوا فكرة إعلان دولة إسلامية مذهبية على الرغم من أن هذه الأسرة كانت إحدى القبائل التركية السبع التي عاضدت الصفويين في إقامة دولتهم. لكن أسرة القاجار اختارت لنفسها استراتيجية قبلية وعشائرية[٨] اعتماداً على قوة ونفوذ هذه القبيلة التي هيأت نفسها لهذه المكانة منذ أن دب الانحلال والفساد في الأسرة الصفوية. ومع ذلك فإن ملوك القاجار أدركوا مدى نفوذ وتأثير العلماء على الشارع الإيراني، فسعوا إلى تقريب العلماء والتقرب منهم وكسب ودهم بغية الاستفادة منهم في إخماد الثوارت الشعبية التي ظهرت في إيران ضد الحكم السلطوي القاجاري.

أما موقف العلماء ورجال الدين من حكم القاجار فقد تمثل في نظريتين مختلفتين فيما يتعلق بالتعامل مع الدولة القاجارية[٩]. رأت النظرية الأولى أن هذه الدولة قد وصلت إلى الحكم بطريقة غير شرعية أو دينية بعد أن استولى أقا محمد خان القاجار على الحكم بالقوة في عام ١٢١١هـ ١٧٩٦م ومارس الظلم ضد معارضيه دون أن يكون لأسرة القاجار أي تأييد شعبي، ولذا فإن أصحاب هذه النظرية يعتبرون هذه الأسرة قد

اغتصبت الحكم ولا يجوز التعامل معها[١٠].

أما النظرية الثانية فقد اتفقت مع النظرية السابقة في أن أسرة القاجار قد اغتصبت الحكم وهي دولة جائرة إلاّ أن أصحابها أجازوا التعامل مع الدولة بحجة درء المظالم عن الشعب الإيراني[١١].

ولذلك فإنه كان للعلماء نفوذ كبير في المدن والقرى الإيرانية أكثر من غيرهم وارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع من خلال المحاكم الشرعية والتربية والتعليم والزواج والطلاق ومراسم الدفن والمناسبات الدينية والأوقاف التي كانوا يتحكمون فيها.

وفيما يتعلق بعلاقة العلماء بالتجار فكانت وثيقة جداً حيث كان العلماء يمارسون سلطانهم على التجار في كتابة المستندات وختمها وتوثيقها والشهادة عليها.. إلخ.

وهناك علاقات تاريخية متميزة بين هاتين الفئتين من المجتمع الإيراني حيث كان العلماء ملجأ للتجار من طغيان الحكومات الإيرانية المختلفة، ويتضح ذلك من خلال تأثير الفتاوي التي تصدر من العلماء والتي تتعارض في كثير من الأوقات مع توجهات الحكومات الإيرانية بينما كانت سبيلاً لتوثيق العلاقات والروابط بين العلماء والتجار من جهة وبقية فئات الشعب الإيراني من المزارعين ورجال القبائل والحرفيين من جهة أخرى.

وقد ظهر العلماء كقوة سياسية كبيرة في عهد فتحعلي شاه القاجاري[١٢] بهدف توحيد صفوف الشعب الإيراني ضد الغزو الروسي لشمال إيران، لكن هذه القوة تحولت إلى أداة فعّالة للضغط على عهد ناصر الدين شاه القاجاري بسبب ازدياد نفوذ الأجانب في إيران انتشار الفوضى والفساد الإداري الذي تميزت به هذه الفترة[١٣].

وقد أدرك العلماء أنه لا يمكن التوفيق بين مساندتهم للدولة والمطالبة بحقوق الشعب الإيراني في آن واحد، فاختاروا الوقوف إلى جانب الشعب الذي يعتبر القاعدة الرئيسية للعلماءَ فاعتبرتهم الحكومة معارضين لناصر الدين شاه القاجاري.

ورغم ذلك فإن الشاه كان يشعر بأنه بحاجة إلى تأييد العلماء الذين كان لهم تأثير مباشر على جميع فئات الشعب الإيراني. وقد حاول الشاه وأعوانه كسب العلماء بكل السبل والوسائل ليس حباً فيهم وإنما بهدف اسكات الشعب في مواجهة تطلعات وطموحات الشاه.

وفي جميع الأحوال فإن كثيراً من المثقفين الإيرانيين والمؤرخين الذين تناولوا جوانب الحياة الاجتماعية في إيران أعربوا عن استيائهم الشديد من تصرفات العلماء ورجال الدين وسلوكهم الاستبدادي في تصرفاتهم ضد العلماء المعتدلين وضد المعارضين لهم من الشعب الإيراني على حد سواء فكانوا يمارسون العنف والقهر، وممارستهم للقوة والعنف ضد معارضيهم لم تكن أقل من استبداد ناصر الدين شاه نفسه إذ كان لبعضهم نفوذ قوي حيث يمتلكون المال والجاه وعدداً كبيراً من المليشيات والجنود والاتباع يقومون في خدمة الشيخ وينفذون أوامره مهما كانت تلك الأوامر جائرة للآخرين. فقد نقل مرتضى راوندي من كتاب « تاريخ مشروطيت » لمؤلفه ملكزاده أن حاجي ميرزا بهاء وميرزا رضا حكمي وهما عالمان جليلان وكانت لهما مكانة علمية وأدبية انتقدا إمام الجمعة وميرزا هاشم. وعلى الفور بعث إمام الجمعة أعوانه إلى هذين العالمين حي أمر الشيخ بضربهما أمام الملأ وأمر بحسبهما في مكان غير لائق إلى أن تعهد الرجلان بعدم التعرض لفتاوي إمام الجمعة وتصرفاته.

ويقول راوندي أيضاً إن إمام جمعة أصفهان كان يخدم عنده أكثر من خمسمائة شخص من المشردين والفقراء. وكان هؤلاء جميعاً يسيرون في موكب هذا العالم وهو راكب على دابته وبأيديهم السكاكين والعصي ويجبرون الناس على تعظيم الإمام وتبجيله ويفرضون عليهم دفع الأموال بحجة الزكاة أو الخمس، وكان لهؤلاء نصيب من التلك الأموال، حيث يقومون بتعذب كل من يعترض أو يعارض إمام الجمعة، وكأن الإساءة إليه تمثل الإساءة إلى الرسول ﷺ[١٤] على حد زعمهم.

وقد استغل علماء العهد القاجاري نفوذهم في الإضرار بمصالح الدولة والشعب الإيراني، فيدل من أن يقوم العلماء بتشجيع الناس على العلم والعمل وإرشادهم إلى الطريق القويم أدخلوا في نفسوهم الإهمال والخضوع لهم حيث كانوا يقولون إن الله خلق الغربيين الأوروبيين «فرنكَيها» من أجل خدمة المسلمين حتى يتفرغ المسلمون للعبادة، وأن الله سبحانه وتعالى منح الدنيا للكفار والآخرة للمسلمين[١٥].

وكان العلماء ينقسمون إلى قسمين أحدهما اتبع نهج العلماء الصالحين والابتعاد عن مظاهر حياة الدنيا وبهجتها وتميز هذا القسم بالبساطة في حياتهم العامة والخاصة ولم يتملقوا الحكام والمسئولين، وكانت نظرتهم إلي رجال اقاجار بأنهم ظلمة، وكانوا يعتمدون في معيشتهم على صدقات التجار وتبرعاتهم، وكان لهم مكانة مرموقة عند المجتمع الإيراني بينما لم يكن لهم أي نفوذ في الدولة. وقد حرموا من الوظائف الحكومية مثل القاضي الشرعي الرسمي، أما آراؤهم الشرعية فكانت مستمدة من الكتاب والسُنّة ومن اجتهاداتهم الخاصة أو مقلدين لبعض كبار العلماء والمرجعيين التقليديين.

أما الطبقة الثانية فهي البارزة التي يعهد لها الوظائف الدينية الرسمية مثل القضاء الشرعيين ولها مرجعيتها الخاصة وكان لها دور بارز في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية، أما مسلك أعضائها في المعيشة فقد اهتموا بالمظاهر الخاريجة وبرغد الحياة وبهجتها. وكانوا يتنافسون على جمع الثروة من الناس ويقومون بإصدار الفتاوي والخطب التي تخدم مصالح الشاه وأعوانه. وقد أطلق عليهم ألقاب وتسميات عديدة مثل إمام الجمعة، سلطان العلماء، شيخ الإسلام.. إلخ[١٦].

وقد حاول أمير كبير القضاء على نفوذ هذه الفئة من العلماء، لاسيما فيما يتعلق بتدخلاتهم في سياسة إيران الداخلية والخارجية[١٧].

وكانت بريطانيا حريصة على تقليص دور العلماء ورجال الدين الذين كانوا يعارضون

المصالح الأجنبية في إيران، لكن القنصل البريطاني في طهران أكد لحكومته أثناء لقائه مع أمير كبير أنه حصل على تأكيدات مع المسؤول الإيراني أن حكومته مصممة على تقويض نفوذ العلماء ورجال الدين المتشديين[١٨] وقد اتخذ أمير كبير هذه الخطوة بأن منع إمام الجمعة من التدخل في الأمور السياسية[١٩].

التجـــار:

تأتي طبقة التجار في المرحلة الثانية بعد العلماء من حيث القاعدة الشعبية في حين كانوا من ذوي التأثير المباشر على الأمور الاقتصادية وحتى السياسية في إيران. وينقسم التجار إلى قسمين: أحدهما أصحاب المحلات والبائعين، والآخر ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال الذين يتحكمون في تجارة التصدير والاستيراد. وهذه الفئة الفاعلة هي التي كانت تحرك الشارع الإيراني عندما كانت تتعرض مصالحها للخطر، وحتى أواخر القرن التاسع ازداد نفوذ التجار وتضاعفت أعدادهم. ويقول «أتربيت Atrpet» إن الأثرياء والملاك من أصحاب الملايين كانوا يتزايدون بشكل كبير. فقد كانت أعدادهم محدودة في عام ١٨٨٠م إلا أنهم أصبحوا في عام ١٨٩٠م المئات من أصحاب الملايين[٢٠].

هذا بالإضافة إلى أن التجار قد تفوقوا على بقية العناصر الإيرانية بثقافتهم العالية، ومعرفتهم بالأحداث السياسية والاقتصادية والعالمية بحكم علاقاتهم الخارجية.

ورغم ذلك فإن التجار لم يتمكنوا من مواجهة الحكومة والأجانب بمعزل عن العلماء ورجال الدين. ولهذا فإن العلاقات التاريخية بين رجال الدين والعلماء والتجار في المذهب الشيعي الجعفري متميزة ووثيقة من خلال ما كان يقوم به العلماء من تقديم الخدمات التي سبق ذكرها.

أما العلاقات الاجتماعية للتجار فقد اتسمت بالانغلاق، وعدم مخالطة عامة الشعب

الإيراني. ومن سمات هذا المجتمع أنهم كانوا يشكلون كتلة قوية في المدن والقرى، وكانوا يختارون من بينهم ممثلين ونواباً ويرأسهم ملك التجار المعترف به من قِبَل الشاه[٢١].

ومع انشغال طبقة التجار بالأمور التجارية والاقتصادية فإن كثيراً منهم مارسوا السياسة.

وفيما يتعلق بعلاقاتهم بالحكومة والأسرة الحاكمة فكانت جيدة في أغلب الأحيان لوجود مصالح مشتركة بين هاتين الفئتين، كما كانت للتجار روابط وثيقة بالعالم الخارجي، حيث أنشأوا لهم مؤسسات تجارية خارج إيران.

وقد توترت العلاقة بين ناصر الدين شاه القاجاري والتجار منذ أواخر القرن التاسع عشر بسبب ممارسات رجال الشاه ضد التجار، من مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم بعد أن ازدادت بدرجة كبيرة نفقات القصر والرحلات التي كان يقوم بها الشاه إلي أوروبا. وكان ذلك هو السبب المباشر الذي أدى إلى تكاتف العلماء والتجار وبقية الشعب الإيراني لمواجهة احتكار التبغ للشركة البريطانية التي أدت في النهاية إلي قيام ثورة عارمة نتج عنها تحريم استعمال التباكو في إيران.

الرعايا أو غالبية الشعب الإيراني:

وهذه الفئة تتكون من مختلف طبقات الشعب الإيراني من المزارعين والعمال، والحرفيين، ورجال القبائل والعشائر. هذه الفئة الكادحة لم تكن لها مكانة على المسرح السياسي الإيراني في العهد القاجاري في حين أنها كانت من أكثر الفئات المتضررة اقتصادياً وسياسياً.

بينما تمكنت القوى الأخرى في إيران من استغلال هذه الفئة على قدر احتياجاتها[٢٢] ولاسيما العلماء الذين استطاعوا بمهارة فائقة استخدام ورقة المكانة الدينية عند هذه الفئة لتحقيق مآربهم الاقتصادية والسياسية لمواجهة حكومة ناصر الدين شاه والأجانب[٢٣]. وكان سبب نجاح العلماء في كسب تأييد الشعب الإيراني من الطبقة

المتوسطة هو قلة الوعي الثقافي والديني، وانتشار الأمية بينهم، وعدم إدراكهم بالتحولات السياسية والاقتصادية التي كانت تحصل في إيران والتي كان من نتيجتها اثقال كاهل معظم طبقات الشعب الإيراني بالضرائب ونهب ثروات البلاد، لاسيما القرويين والمزارعين والحرفيين الذين كانوا يشكلون أكثر من (٧٠٪) من السكان في إيران[٢٤].

وعلى كل فإن العلماء كانوا على علاقة وثيقة بمختلف فئات الشعب، ويعود ذلك إلى الارتباط التاريخي بين العلماء وبقية العناصر لاعتماد حياة ومعيشة العلماء إلي درجة كبيرة على تبرعات وصدقات الشعب الإيراني[٢٥].

وكان العاملون بالدخانيات من المزراعين والصنّاع والسماسرة ينتمون إلى الطبقة الوسطى، ولذلك فإن الفتوى التي أصدرها آية الله ميرزا محمد حسن شيرازي في تحريم الدخان كان لها تأثير كبير على هؤلاء، حيث خرجوا إلى الشوارع وانضموا إلى العلماء وقاموا بحرق المتاجر والمزارع والمستودعات كما سيأتي ذكره[٢٦].

احتكار تجارة التبغ :

تردت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في إيران منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأدى ذلك إلى تهافت الدول الغربية لشراء الثروات الطبيعية في إيران بعد أن أصبحت خزينة الدولة عاجزة عن القيام بواجباتها التنموية في البلاد، وعدم تطوير الأجهزة الاقتصادية، إضافة إلي الاتهامات التي كانت توجه إلى الشاه والأمراء بتبذير الأموال في رحلات الشاه إلى أوروبا، في حين كانت موارد الدولة ضئيلة وعاجزة عن الإيفاء بمتطلبات هذا البذخ. وبذلك ساءت العلاقة إلى درجة كبيرة في إيران بين الدولة والشعب الإيراني لاسيما المزارعين، هذا بالإضافة إلى ظهور طبقة من المتطفلين من التجار والأعيان والأمراء الذين زاروا الدول الأوروبية وتعاملوا مع الأجانب، فانبهروا بالأساليب الغربية في الحياة الاجتماعية والمعيشية التي كانت تتطلب منهم المزيد من الأموال النقدية.

وسعت هذه الفئة إلى بيع مزارعها وبيع ثروات الدولة الطبيعية لتوفير الأموال النقدية لإشباع رغبتها. ومن ثم انتهزت المؤسسات الاقتصادية في كل من بريطانيا وروسيا الفرصة في المنافسة من أجل الحصول على الامتيازات الاقتصادية والاستحواذ على الصادرات والواردات من وإلى إيران. وقد كسبت روسيا الجولة الأولى عندما أنشأت سكة حديد خراسان – عشق آباد في (تركمانستان) والحدود الروسية، في عام ١٣٠٢هـ – ١٨٨٥م، حيث تدفت الصادرات الإيرانية إلى روسيا، وعلى وجه الخصوص محصول القطن وقد حاولت روسيا الحصول على المزيد من هذا المحصول بأن حاولت إغراء الحكومة الإيرانية في زيادة الأراضي الزراعية للقطن في اذربيجان على الرغم من أن تلك الأراضي لم تكن صالحة لزراعة القطن كما هو الحال في خراسان.

أما بريطانيا فقد استحوذت على محصول التريقا التي كانت تصدرها إلى الصين عن طريق ميناء بندر عباس في فم الخليج العربي. وعلى العموم فإ هذه الموسسات الأجنبية قد نجحت في الحصول على العديد من الثروات الزراعية والطبيعية في إيران والتي أضرت بالمزارعين والتجار الإيرانيين[٢٧].

وأعتقد كثير من المثقفين أنه لابد من تطوير الأجهزة الاقتصادية، وفرض الضرائب على بعض المحاصيل الزراعية والموارد التجارية، وإيجاد مصادر ثابتة لتمويل خزينة الدولة، ومن هؤلاء محمد حسن خان اعتماد السلطنة وكان من المقربين للشاه وأحد وزرائه ومرافقيه إلى أوروبا[٢٨]. واقترح أن تحتكر الدولة أو تمنح امتياز التبغ إلى الشركات العالمية حيث إن التدخين يضر بصحة الإنسان ولا يعتبر من ضرورات الحياة وأن احتكار هذا المحصول يعود بالنفع على خزينة الدولة وصحة المواطنين، وأن من واجب العلماء إقناع الناس بتحريم التدخين[٢٩] واعتماداً على آراء وأفكار المثقفين الإيرانيين أصدر ناصر الدين في عام ١٨٨٦هـ قانون احتكار الدولة للتبغ وأطلق عليه « قانون إدارة انحصارية تنباكو وتوتون ومتفرعات ان » وسعت الدولة من خلال هذا القانون إلى تنظيم عمليات

زراعة التبغ وتخزينه وبيعه وشراءه[٣٠].

وقد تضمن القانون (٣١) بنداً، وبموجبه أصبح لأمين السلطان وزير المالية الحق في الإشراف على محصول التبغ وزراعته وبيعه وشرائه. ولم يكن من حق أحد من المزراعين أو التجار التعامل في هذا المحصول إلاّ بعد موافقة من وزارة المالية[٣١].

ومع ذلك فإن الحكومة الإيرانية لم تكن لها القدرة على تنفيذ هذا القانون لطبيعة إيران الجبلية والقبلية، إضافة إلى بعُد العاصمة عن أماكن زراعة التبغ.

ورغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها إيران، فإن ناصر الدين شاه كان يتطلع إلى إقامة مشاريع اقتصادية، وسعى إلى إيجاد الظروف الملائمة للاستثمارات الأجنبية لاسيما الأوروبية منها، ومن أجل ذلك قام بعدة رحلات إلى أوروبا لتوثيق التعاون بين إيران ودولها[٣٢]، وكان آخرها في شهر شعبان من عام ١٣٠٦ هـ - ١٨٩٠ م لمشاهدة المعرض التجاري الذي أقيم في باريس والاطلاع على التقدم الحضاري والتكنولوجي ومن ثم قام بزيارة بريطانيا بناءً على نصيحة أمين السلطان ميرزا علي أصغر خان الوزير الأعظم وعدد آخر من المسئولين الإيرانيين، في حين كان البريطانيون ينتظرون زيارة الشاه إلى لندن لتقديم الواجب للشاه الذي منح البريطانيين امتياز البنك الشاهنشاهي وخط سكة حديد في وقت سابق. كما كانوا يأملون في الحصول على المزيد من الامتيازات للشركات البريطانية.

وقد نجحت الحكومة البريطانية في تحقيق طموحاتها في إيران عندما تمكنت من إقناع الشاه في الموافقة على منح امتياز التنباكو (التبغ) إلى شركة بريطانية. وهذا الامتياز يمثل أحد العوامل الرئيسية في انهيار حكم أسرة القاجار في إيران[٣٣]. وقد لعب السير هنري درموند وولف Sir Henry Drummond Wolff (المندوب البريطاني في إيران ١٨٨٩ - ١٨٩١) الدور الأكبر في إنجاح هذه الصفقة عندما قدّم صديقه الميجور جيرالد تالبوت

Major Gerald F. Talbot وطلب الأخير من ناصر الدين شاه منحه بيع امتياز التبغ في جميع أنحاء إيران[٣٤]. وقد وافق شاه إيران في ٢٨ رجب ١٣٠٧هـ الموافق ٢٨ مارس ١٨٩٠ م على منح امتياز احتكار وبيع وشراء وتصنيع التنباك ويشمل كافة الأنواع التنباك والتبغ المستعملة للسجائر والنشوق والغليون (نارجيلة) في داخل إيران وخارجها لمدة خمسين عاماً، وذلك مقابل خمسة عشر ألف جنيه استرليني، وربع ربح صافي الدخل السنوي إلى الحكومة الفارسية، والميجور تالبوت مؤسسة الشركة هو[٣٥] أحد أقرباء رئيس وزراء بريطانيا المشهور اللورد سالسبوري ١٨٣٠ – ١٩٠٣م. وقد شعر المسؤولون الإيرانيون بأن هذه الاتفاقية تثير غضب الشعب الإيراني وسخطه على الحكومة إذا أعلن عنها صراحة قبل اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع الاضطرابات. لذلك فإن الحكومة الإيرانية تريثت بعض الوقت وسعت أن تكون هذه الاتفاقية سرية ولم يعلن عنها عند عودة ناصر الدين شاه إلى طهران بغية تهيئة الظروف المناسبة[٣٦]. لكن الشعب الإيراني علم بالاتفاقية عن طريق الصحف التركية التي بادرت بنشر الخبر مباشرة، كما أن الحكومة الروسية التي لم يسرها الوفاق بين إنجلترا وإيران حيث أن روسيا كانت تنافس انجلترا في السيطرة على إيران واستغلال ثرواتها الطبيعية فعارضت بشدة هذا الامتياز وزعمت أنها خرق للاتفاقيات السابقة التي عقدت بين إيران وروسيا.

أما الميجور تاليوت فقد اعتبر أن هذا الامتياز إنجازاً كبيراً لا يجوز التفريط فيه ويجب الحفاظ عليه والتمسك به.

وقد تضمنت الاتفاقية خمسة عشر بنداً:

ونص الاتفاقية

يسند (يُعهد) إلى « ميجور تالبوت » وشركائه شراء وبيع وتصنيع جميع أنواع

الدخانيات والتنباك في إرجاء إيران المحروسة، لمدة خمسين عاماً من توقيع هذ المعاهدة، بالشروط الآتية:

الباب الأول: يتعهد أصحاب الامتياز بدفع مبلغ خمسة عشر ألف ليرة إنجليزية سنوياً إلي خزانة دولة إيران العظمى، سواء استفادوا من هذا الامتياز الممنوح لهم أم لم يستفيدوا، وتقوم شركة الدخان بدفع هذا المبلغ عند نهاية كل ستة أشهر على أقساط.

الباب الثاني: لأصحاب الامتياز وحدهم تحديد كمية التنباكو والدخان التي يتم تصنيعها في إيران، كما يحق لهم أن يطلبوا المعلومات اللازمة من المزارعين، وسوف تصدر دولة صاحب السمو الملكي أوامرها إلى حكام المحافظات بتذليل هذا الأمر، لتمكينهم من الحصول على تلك المعلومات من المزارعين.

ولا يحق لأحد أن يحصل على ترخيص بيع وشراء الدخان والتنباك والسجائر والسيجار والنشوق وما شابه ذلك غير أصحاب الامتياز، أما بالنسبة لمن يتاجرون الآن في الدخان والتنباكو فإن بوسعهم الاستمرار في مزاولة عملهم، شريطة أن يحصلوا على إذن من شركة الدخان.

الباب الثالث: يتم خصم النفقات التي أنفقتها الشركة من الأرباح التي تحققت، كما تضيف إليها خمسة في المائة، أمّا بقية الأرباح فيخصص ثلاثة أرباعها للشركة، ويعود الربع المتبقي لخزانة الدولة، ويحق لدولة إيران – بناءً على هذه الفقرة – أن تقوم بالمراجعات المطلوبة للتأكد من حساباتها.

الباب الرابع: تعفى جميع الآلات والأجهزة اللازمة لتصنيع الدخان – التي يستوردها أصحاب الامتياز إلى إيران – من جميع الرسوم الجمركية والمالية، أياً كان نوعها.

الباب الخامس: يُحظر حمل ونقل الدخان والتنباكو من وإلى إيران، اللّهم إلاّ إذا أجاز أصحاب الامتياز ذلك، بيد أن بإمكان المسافرين أن يحملوا قدراً من الدخان

والتنباكو على سبيل الاستعمال الشخصي.

الباب السادس: يتعهد أصحاب الامتياز بشراء محصول الدخان والتنباكو الذي يزرع في إيران بأكمله نقداً، على أن يتم وضع السعر بين أصحاب الامتياز والمزارعين موضع الاعتبار، وفي حالة ظهور أي مشكلة بين الطرفين، ناتجة عن السعر، يتم اختيار حكم يقوم بتحديد ثمن يرتضيه الطرفان.

الباب السابع: تتعهد دولة إيران العظمى بألاّ تزيد من قيمة الرسوم الجمركية وجميع الماليات الأخرى التي يتم تحصيلها حالياً على الدخان والتنباكو والسيجار والسجائر والنشوق من يوم توقيع حق الامتياز هذا ولمدة خمسين عاماً، وعلى أصحاب وثيقة الامتياز أن يقوموا بسداد الأموال والرسوم الأخرى التي تحصل عليها دولة إيران العظمى في ذلك الحين.

الباب الثامن: من يتجاوز تطبيق هذه البنود سيواجه عواقب خطيرة وصعبة، كما أن من يُكتشف أنه قد قام ببيع التنباك والدخان، وجميع أصناف الدخان دون إذن من الشركة فإنه سيعاقب عقاباً شديداً، ويقع تحت طائلة القانون.

وتتعهد دولة إيران العظمى بمساندة أصحاب الامتياز ودعمهم في جميع الأمور المتعلقة بالدخان، كما تتعهد الشركة من جانبها بألاّ تتجاوز أي بند من بنود هذه الاتفاقية بحال من الأحوال.

الباب التاسع: يحق لأصحاب الامتياز أن يتنازلوا لغيرهم عن جميع الحقوق والامتيازات التي مُنحت لهم، وما يقابلها من تعهدات وغير ذلك، شريطة أن يُخطروا دولة إيران قبلها بوقتٍ كافٍ.

الباب العاشر: يتعهد زارعو الدخان والتنباك بإخطار أقرب ممثل للشركة ودون أي تأخير عن كمية محصولهم من الدخان والتنباكو حتى يتمكن أصحاب الامتياز من

الوفاء بالتزاماتهم التي وردت في الباب السادس، ويتمكنوا من بيعه بأقصى سرعة.

الباب الحادي عشر: لا يحق لأصحاب الامتياز الحصول على أرض في إيران، اللّهم إلاّ ما يُعدّ من قبيل المخازن، وما يلزم العمل.

الباب الثاني عشر: يحق لزرّاع الدخان الذين يبيعون محصولهم من الدخان والتنباكو للشركة الحصول على راتب في صورة عون أو مساعدة وسوف تكون هذه الفقرة متّفقة مع قرار ستصدره دولة إيران العظمى.

الباب الثالث عشر: ما لم يتم تشكيل شركة الدخان أو تشرع في عملها بعد عام من توقيع هذ المعاهدة، فإن هذه المعاهدة تعتبر لاغية وباطلة، اللّهم إلاّ إذا اعترضتها عوائق حالت دون تنفيذ ذلك كالحرب أو أشياء أخرى من هذا القبيل.

الباب الرابع عشر: إذا نشب خلاف بين دولة إيران العظمى وأصحاب الامتياز يتم تعيين حكم من الطرفين لإزالة هذا الخلاف، ويكون حكمه نافذاً، وفي حالة عدم الوصول إلى إتفاق، ينبغي على الطرفين اختيار أحد سفراء ألمانيا أو النمسا المقيمين في طهران ليكون حكماً، وعلى جميع الأطراف الانصياع لحكمه.

الباب الخامس عشر: تمّ تحرير وثيقة الامتياز هذه من نسختين، وُقّعتا من صاحب السمو الملكي، وصَدّقت عليها وزارة الخارجية لدولة إيران العظمى، وتمّ تبادلهما بين دولة إيران العظمى (والميجور تالبتوت)، وستكون نسختها الفارسية مجال احترام.

مؤرخة بتاريخ الخميس الثامن والعشرين من رجب ١٣٠٧ الموافق العشرين من مارس ١٨٩٠.

محل ختم وتوقيع (سير هنري ولف) السفير الإنجليزي[٣٧].

وبعد إقرار هذه الاتفاقية واعتمادها من ناصر الدين شاه القاجاري وإعلانها رسمياً في إيران، انتشر موظفو الشركة في المدن والقرى الإيرانية للقيام بالمهام المناطة بهم مثل الإشراف على زراعة التبغ والتعامل فيه، وتحريض مزارع التبغ. وبذلك نجحت شركة رجي في التغلغل في الاقتصاد الإيراني وسحب البساط من تحت أقدام البرجوازيين والمزارعين الإيرانيين. فلم يجد الإيرانيون المتضررون سبيلاً سوى القيام بعمل يعيد إليهم حقوقهم. فلاذوا بالعلماء والملالي يستنجدونهم ضد الحكومة الإيرانية[٣٨]. وفي الوقت نفسه فإن رجال الدين كانوا يتحينون مثل هذه الفرصة لمقاومة طغيان ناصر الدين شاه بعد أن تفاقمت العلاقة بين القصر والمؤسسات الدينية في البلاد. وقد اتفق الشعب الإيراني بفئاته المختلفة من العلماء والتجار والمزارعين في الذود عن مصالح بلادهم وأعلنوا رفضهم هذا الامتياز. ومما ضاعف من مخاوف الإيرانيين قيام الحكومة بسلسلة أخرى من التنازلات للشركات الأجنبية.

وقد عبر الإيرانيون عن مخاوفهم وسخطهم على هذا الامتياز، وانتقد العلماء والأعيان الاتفاقية بشكل علني حيث كان يتردد على ألسنة الشعب الإيراني السخرية والانتقاد العلني للحكومة في الشوارع والمجالس والمساجد وكانوا يقولون «إن الحكومة باعت اليوم التبغ وغداً ستبيع الفحم والحطب والماء وغيره وإن المبالغ المحصلة من هذه الامتيازات توزع على الأمراء وكبار المسئولين وتصرف على رحلات ناصر الدين شاه إلى أوروبا أو على الحفلات الماجنة»[٣٩].

وهكذا فإن المدن الإيرانية وأريافها لاسيما المناطق المتضررة قد أفاقت من غفوتها وطالبت الحكومة الإيرانية بإلغاء هذا الامتياز وغيره من المصالح الأجنبية في إيران. وقد استغل العلماء هذه القضية بشكل جيد ووظفوها للانتقام من الحكومة القاجارية التي اعتبروها ظالمة وغاصبة للحكم، فاعتلوا منابر الوعظ والإرشاد وعملوا على تهييج الشعب ضد الشاه وأعوانه حتى إن بعضهم كان ينادي بإسقاط الحكم وسب الشاه جهراً مثل

السيد علي أكبر فال أسيري في شيراز الذي اعتلى المنابر مهدداً الشاه والشركة لكن أمين السلطان حاول طمأنة المسئولين في الشركة بأن ألقي القبض على الشيخ وأبعد إلى بوشهر في ٨ شوال ١٣٠٨ ثم إلي العراق. لكن انعكاسات هذا التصرف على الدولة كان شديداً حيث اعتصم الناس في الأسواق والمساجد وقد طالب العلماء في برقية بعثوها إلى الشاه طالبوا فيها بإعادة الشيخ فالي إلى إيران، وقد اتخذت الحكومة الإيرانية إجراءات شديدة ضد المتظاهرين فأمرت قوات الجيش بتفريق المتظاهرين وقُتِل عدد كبير منهم[٤٠].

وهكذا ظهرت بوادر الوعي الشعبي عند الإيرانيين ضد اتفاقية التنباك، فقد قابل مجموعة من التجار والأعيان أمين الدولة في ٢٣ فبراير ١٨٩١م راجين من الشاه إلغاء هذه الاتفاقية لما فيها من ضرر على التجار وإيران عامة، لكن ناصر الدين شاه لم يستجب لرجائهم[٤١].

وقد تتابعت الأحداث واتخذ رجال الدين دور الزعامة في كثير من المدن الإيرانية فوقعت من جراء ذلك العديد من الحروب والمعارك بين الأهالي والقوات الحكومية سقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى. ولم يكتف الإيرانيون بانتقاد الشاه والشركة وإنما ظهرت موجة من التعصب ضد الحضارة الأوروبية، وصارت الإشاعات تدور بين الناس حول مفاسد هذه الحضارة[٤٢].

ويقول كاتب إيراني معاصر لهذه القضية: «إنه جاء من لندن جماعة من الأجانب لا يقل عددهم عن مائة ألف نسمة بين رجال ونساء، ودخلوا طهران وشرعوا في تنفيذ مقاصدهم وأرسلوا في كل بلد من بلاد إيران عدداً من رجالهم. وقويت بذلك كل ملة في إيران سوى ملة الإسلام، وكثرت الفواحش وشرب الخمر، فلم تزل تكثر هذه الدواهي، وقد فتح الأجانب المدارس لدعوة الناس إلى الدين المسيحي، وجعلوا المبشرين

« البرتستانت » في جميع المستشفيات ينفقون أموالاً جمة على الفقراء والمساكين ويستخدمون بنات الإسلام وفتياته، وصار المسلمون مقهورين تحت أيديهم، وصرفوا أربعمائة ألف تومان بين الأمراء والحكام ليوافقوهم في تنفيذ مقاصدهم. واتصل بأصحاب الامتياز كثير من الدجالين الذين يريدون التقرب إليهم ويدعون أنهم من المسلمين فكانوا يُدلوّنهم على أغراض الناس ونواميسهم وما ادخروا من التنباك وجعلوا يصرفون عوام الناس عن إطاعة العلماء فاضطهد أهل الدين، وكانوا يحبذون السفور لبنات المسلمين وينصبون الكراسي في المعامل الإسلامية ليجلسوا وينظروا إلى بنات المسلمين اللاتي يشتغلن في المعامل وهن سافرات، ووقع من أمثال ذلك ما لا يحيط بيانه القلم »[٤٣].

وجد الإيرانيون أنفسهم أمام تحديات خطيرة إذ استمر ناصر الدين شاه في إعطاء الامتيازات للشركات الأجنبية دون أي اعتبار لمصلحة إيران وشعبها. فالتقى عدد كبير من عقلاء إيران وتجارها بميرزا حسن مجتهد اشتياني[٤٤] وشرحوا له الأضرار التي تتعرض لها البلاد نتيجة هذه الاتفاقية. وبعد مداولات جرت مع الوفد المذكور، أرسل الشيخ الاشتياني وفداً من العلماء برئاسة أقا منير الدين إلى سامراء في العراق لمقابلة السيد ميرزا حسن الشيرازي المرجع التقليدي للشيعة[٤٥]. وبعد مداولات جرت مع الوفد المذكور في ٩ ذي الحجة ١٣٠٨هـ - ٢٦ تموز ١٨٩١م بعث السيد حسن الشيرازي برقية إلى ناصر الدين شاه يشجب فيها منح امتياز « التنباك » ويطالب بإلغائه[٤٦].

أدرك ناصر الدين شاه خطورة الموقف وأسرع في تكوين وفد من القائم بأعمال المفوضية الإيرانية في بغداد محمود خان مشير الوزراء وأمره بالتوجه إلى سامراء لشرح وجهات نظر الحكومة الإيرانية للسيد الشيرازي، لكن الأخير لم يقتنع بها وفشل أمين السلطان رئيس وزراء إيران وميرزا زين العابدين إمام الجمعة في إقناع الإمام بفوائد هذا الامتياز. أما ميرزا حسن الشيرازي فأصر على إلغاء الاتفاقية فبعث برسالته إلى ميرزا حسن اشتياني يحثه على تصعيد الحملة ضد امتياز « التنباك » فأصدر فتواه المشهور

بتحريم تدخين التنباك وهذا نصه :

«بسم الله الرحمن الرحيم. اليوم استعمال التنباك والتتن حرام باي نحوكان ومن استعمله كمن حارب الإمام عجل الله فرجه. حرره الأحقر محمد حسن الحسيني»[٤٧].

لقد كانت هذه الفتوى قنبلة من حيث تأثيرها في المجتمع الإيراني بعد أن أمر الشيخ محمد حسن اشتياني بقرائتها على المنابر في طهران وبقية المدن الإيرانية، واستنسخ منها مائة ألف نسخة أرسلت إلى جميع أرجاء إيران وقد حاولت الحكومة الإيرانية جمع النسخ من أيدي الناس ومنع انتشارها فلم تفلح[٤٨].

وامتنع الناس عن تدخين «التنباك» على نطاق واسع، وصار الناس يراقب بعضهم بعضاً حتى لا يعمد أحدهم إلى التدخين سراً خلافاً للفتوى.

وتناقلت الصحف الإيرانية والعثمانية أخبار هذه الحركة الشعبية ضد المصالح الأجنبية والحكومة الإيرانية على السواء.

وقد كتب صاحب جريدة «أختر» (وهي جريدة فارسية كانت تصدر في استانبول) أنه عندما قدم إيران الميجور دربالیت وشركاءه الأجانب باسم الهيئة التأسيسية لشركة «رجي» التي حصلت على امتياز احتكار الدخانيات في إيران، قابل صاحب جريدة أختر هذا الوفد وتحدث مع رئيسه، ذلك الحديث الذي نشر في الجريدة على النحو التالي:

«وفي استانبول كان لنا لقاء مع صاحب الامتياز وتجاذبنا فيه أطراف الحديث عن الامتياز الذي حصل عليه من السلطان أثناء زيارته للعاصمة البريطانية وشروطه وكان أول ما ردده الميجور دربالیت في هذا الشأن أن امتياز احتكار الدخان الذي حصل عليه هو لصالح الدولة الإيرانية والمزارعين والتجار.

فسألته عن الفائدة التي تعود على المزارعين من وراء هذا الاحتكار والذي يظهر من

بنوده بوضوح وجلاء أنه لا فائدة منه لهؤلاء الكادحين وأن العائد الأكبر سوف يدخل جيوبكم. وجاء رد الميجور دربالیت على هذا السؤال أكثر جرأة ودهشة حيث قال: إن المزارع يبيع المحصول بالنسيئة، وهذا يعني أنه يسدد الثمن بأجل بعد تسليم محصوله، أو يستبدله بأقمشة قطنية من الشيت والكرباس (الدبلان)، أما أنا فسوف أسدد ثمن المحصول قبل استلامه.

وكان جوابي عليه أن هذا الادعاء ليس مؤكداً بالدليل والبرهان، بل وليس له أساس من الصحة، ذلك أن المزارع كان سهلاً عليه بيع المحصول نقداً في أي وقت يشاء، وكثيراً ما كان يأخذ من التجار النقود قبل جني المحصول بثلاثة أشهر، وعندما ينضج يعطيهم إيّاه، وهذا هو الفرق. ثم إن المزارع كان أمامه مائة مشترٍ، وكل واحد من هولاء كان يتنافس في التعامل مع المزارع ويقدم عروضاً أفضل. وأنه بسبب حالة الرواج تلك، كان المزارع يبيع محصوله من الدخان بالطريقة التي يرغب فيها. أما الآن فهو مجبر على بيع المحصول لجهة واحدة متمثلة في الشركة صاحبة الامتياز التي احتكرت تجارة الدخان في كافة أنحاء البلاد. ولاشك أن الشركة ممثلة في مندوبيها الأنجليز سوف تحدد الثمن الذي تقرره للشراء، بل تفرضه فرضاً على المزارع الذي سيسلم محصوله مكرهاً وإلاّ وقع تحت طائلة العقاب إذا تصرف في ورقة واحدة من الدخان وباعها لشخص آخر أو على أسوأ الفروض احتجزها لاستعماله الخاص. وهذا يعني الإضرار بالمزارعين وسوف يؤدي إلى الإضرار بمصالحهم الاقتصادية ومواردهم المالية ويعني هذا الاحتكار آخر الأمر أنه ليس في صالحهم.

وسألته مرة ثانية: إنك ذكرت أن هذا الامتياز في صالح الحكومة وأنه سوف يدخل خزينة الدولة سنوياً عائد كبير هو ربع دخل الشركة، خلاف خمسة عشر ألف جنيه انجليزي. أرى أن هذا الكلام ضعيف وعلى غير أساس، والدليل على ذلك أن الدولة العثمانية تستورد من الدول الأخرى كمية ضئيلة من الدخان، وأنها تشتري سنوياً من

الحكومة الإيرانية ما قيمته سبعمائة ألف ليرة عثمانية من إدارة الدخانيات، وهذا يشكل خُمس دخل الدولة. فانظر مقدار التفاوت بين وضعنا الحالي والوضع الجديد في ظل الشركة الاحتكارية، وكيف بدأت إيران الطريق وما سيصل إليه الحال، بعد أن وصل إليه الدخان الإيراني خارج بلده وهو حرّ من قيود الاحتكار. إن هذا يعني أن المزارع الإيراني وفي ظل حريّة تجارته يمكنه بيع المحصول خارج البلاد وكذلك التجار، بل هناك زيادة مطردة واضحة للحكومة مما يدخل خزينتها من جرّاء ذلك. ولاشك أن الحكومة الإيرانية إزاء اهتمامها بهذا المورد المالي الحيوي لخزينتها تعمل من ناحيتها على رفاهية الفلاح والنهضو بحاله. أما التجار فإنهم لن يدفعوا ضرائب للدولة في حالة تصدير المحصول خارج البلاد ، وبالتالي سوف توصد أبواب الدخل عامة، ولن ينال المزارع نصيبه من الرعاية والرفاهية.

وبناء على ذلك فإن المبلغ الذي ستدفعونه سنوياً للحكومة سوف يدخل الخزينة ضمن إيرادات إدارة الدخان ويسّلم للدولة العثمانية. ولن يتأثر الدخل الحكومي بما تدفعه الشركة من أموال لأن معظم الدخل سوف يدخل خزينة الشركة البريطانية. وفي هذه الحالة سوف تغلق أبواب الرزق كلية أمام التجار بسبب احتكاركم تصدير المحصول خارج البلاد. ثم اتضح لنا من شروط الامتياز أن صاحبه يحق له إضافة مبالغ باسم رسوم إدارية للامتياز ذاته ومعنى ذلك أنكم تفرضون ضرائب بمعرفتكم على الشعب الإيراني، ثم تبيعونه في السوق المحلية للتجار الذين أجبرتهم الظروف على رفع سعره ولن يستطيع أي شخص صدّهم لأن هدف التاجر الأساسي المكسب.

خلاصة القول إن هذا الامتياز لن يعود بفائدة، لا على الشعب الكادح، ولا على الدولة. بل من السهل وقوع ضرر شديد وخسارة بالغة على الحكومة الإيرانية إذا سلكت هذا الطريق ومن الجائز عدم تدارك ذلك مستقبلاً. إن شروط الامتياز قبيحة، لقد تم في غفلة، وخير مثل لذلك حال دخان أصفهان حالياً الذي يقع تحت نير الاحتكار، شأنه في

ذلك شأن ما قدّمته الحكومة الإيرانية للشركات الأجنبية وفاء لسداد ديونها. وإذا نظرنا إلى إيرادات الدولة من الدخان نجده مجزياً. مثلاً هناك بضع أشخاص من كبار التجار الإيرانيين يدفعون سنوياً مبلغ مائتي ألف ليرة ضرائب للدولة. وهذا خير دليل على أن شروط الامتياز وصلت إلى درجة مجحفة تدعو للأسف والحسرة. ولازلنا في دهشة من انسياق المسئولين الحكوميين وراء مثل هذا الامتياز ومباركتهم له. ولاشك أن مثل هذا العمل يدل على جهل الموظفين ولم نسمع بمثله من قبل. والآن كيف يواجه الناس الذين كانوا يمتدحون الانجليز ويذكرون ما لهم من كياسة وانصاف وثراء كيف يسطون على أرزاق الأمة الإيرانية. ومهما كتبنا في نتائج هذا لعمل والآثار المترتبة عليه والأضرار التي ستلحق بالأمة الإيرانية ليدعونا إلى أن نترحم عليها ونرثي لحالها.

(هذا هو عين افتتاحية جريدة «اختر»[٤٩]).

لقد تم وضع حلقات تنفيذ منح امتياز الدخان للميجور دربالیت موضع التنفيذ بعد عودة السلطان ناصر الدين شاه من رحلته الثالثة إلى أوروبا بسبعة عشر شهراً، وبالتحديد في شهر رجب سنة ١٣٠٨ هـ (فبراير/مارس ١٨٩١م) عندما قدم إلى طهران وفد من الشركة صاحبة امتياز الدخان. أما خلال هذه الفترة المذكورة فإنه حضر إلى إيران مجموعات من الانجليز وغيرهم قدّر عددهم ببضعة آلاف لدراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد ليتسنى لهم العمل على ضوء نتائج تلك الدراسات المستفيضة عن الشعب الإيراني وكيفية التعامل معه[٥٠].

وكانت الجالية الانجليزية في إيران تزيد على عشرين ألف شخص ومنتشرة في كافة أنحاء البلاد، وخاصة العاصمة طهران. وقد استولى هؤلاء على السوق التجارية وأصبحوا مسيطرين على كافة الشئون المالية والاقتصادية في إيران بما فيها سوق طهران حيث انتشروا فيه انتشاراً كبيراً لدرجة أنهم اختلطوا بالأهالي المواطنين وأصبحوا يوجدون في

كل شارع وفي كل حارة، بل وفي كل مكان. ولم يكن العلماء والتجار وحدهم هم الذين يمثلون المعارضة ضد ناصر الدين شاه وشركة (رچي)، وإنما كان هناك مجموعة من أسرة القاجار نفسها مثل عباس ميرزا ملك ارا شقيق الشاه الذي أبدى استياءه لتحكم الإنجليز في الاقتصاد الإيراني حيث قال:

« إن هؤلاء الأجانب الذين وفدوا عن طريق شركة الدخان مالبثوا، بعد قدومهم إلى إيران واستقرارهم فيها، أن شرعوا في تنفيذ ما كلفوا به من جمع المعلومات عن السوق الإيرانية، والحياة الاجتماعية، والبحث عن موارد جديدة سواء في باطن الأرض أم على سطحها، وأيضاً محاولة خلق سوق جديدة لمواد جديدة يمكن المتاجرة فيها، بحيث أصبح واضحاً أنهم بعدوا عن هدفهم الأصلي، ووضح تماماً سوء نياتهم خاصة وأن كل جماعة منهم بعد استقرارهم في البلد الذي وفدوا عليه تميزوا عن الوطنيين المسلمين لما كانوا عليه من أوضاع سيئة للغاية. وكان مألوفاً لدى العامة قدوم هؤلاء الأجانب عليهم يشرحوا لهم أهدافهم من انشاء سوق تجارية جديدة تعود على الأهالي بالخير[٥١] إن هذا المنظر المؤلم كان يدل دلاة واضحة على ما كانت عليه أحوال البلاد الإسلامية في مطلع هذا القرن (الرابع عشر الهجري).

وقد علم الشعب الإيراني مباشرة بأخبار هذا الامتياز فقاوموه بكل جدّية وصرامة واعتبره الساسة الأحرار ضد مصالح الوطن ومخالفاً للحقوق وماهو متعارف عليه في بلد إسلامي كإيران. لقد بدأت حالة التذمر تلك بعد إعلان نصوص الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ. وما كان من أفراد الشعب بكافة طبقاته إلاّ نعت الحكومة بالضعف والفساد.

وسادت حالة التذمر التي تعد أول حركة عصيان شعبية بدأت بأولئك الذين يتعاملون بالدخانيات، ثم انضم إليهم أعوانهم، وكانوا يشكلون قرابة خُمس مجموع السكان. وبعد إعلان الاتفاقية رسمياً انضم إليهم كل طبقات الشعب الإيراني. وأضرب كافة

التجار تضامناً مع زملائهم تجار الدخانيات وامتنعوا عن التعامل مع الانجليز.

ومع ذلك كانت الشركة صاحبة امتياز الدخان تنفذ المخطط الاستعماري المتمثل في احتكار زراعة التبغ وتجارته وتصنيعه، وأقدمت على شراء قطعة أرض فضاء كانت تعد في وقتها موقعاً هاماً في العاصمة طهران بقرب «أراك» والمعروف حالياً «بباغ ايلخاني: (حديقة الايلخان) وذلك بمبلغ أربع وأربعين ألف تومان. كذلك شيّدوا مبنى كبيراً متعدد الطبقات اعتبر في عصره شيئاً مميزاً حيث كانت مباني طهران لا تزيد عن طابق واحد[٥٢].

وانتشر موظفو الشركة الانجليزية في كافة المدن والقرى الإيرانية وقد بدأوا أولاً بإقليم فارس وتمركزوا في عاصمته شيراز، الذي يُعد من أهم مناطق إنتاج الدخانيات. وعندما قدم ممثلو الشركة شيراز كانت الحكومة المركزية قد طلبت من المسئولين في الأقليم الترحيب بمقدمهم وتقديم كافة التسهيلات المتاحة لهم وتسهيل أعمالهم. وانتشر خبر مقدمهم في المدينة وانزعج السكان من ذلك وامتنعوا عن التعامل معهم وقرّروا جميعاً عصيان أوامر الحكومة المركزية الخاص بالدخان وتزعم حركة العصيان تلك كبار رجال الدين بالمدينة الذين طالبوا الأهالي بمقاومة الشركة وعدم التعامل مع أفرادها[٥٣].

إزاء ذلك اضطر عمال الشركة وغالبيتهم من الانجليز إلى الاقامة بعيداً عن مدينة شيراز واتصلوا بالمقر الرئيسي في العاصمة طهران لابلاغ الحكومة المركزية بأن حجة الإسلام حاج سيد على أكبر أحد كبار علماء الدين بشيراز يقود حركة العداء ضد الشركة، وأنه يلقي الخطب السياسية ضد الموظفين الأجانب مما ألهب حماس المواطنين الإيرانيين. وأخيراً تمكن ممثلوا الشركة في العاصمة طهران من إقناع المسؤولين باعتقال حجة الإسلام حاج سيد على أكبر وإبعاده عن شيراز[٥٤].

لقد كان يوم القبض على حجة الإسلام حاج سيد على أكبر في شيراز يوماً مشهوداً،

بل يعد الشرارة الأولى للثورة الإيرانية للحصول على الدستور والقضاء على استبداد السلطان القاجاري. ذلك أنه في يوم عاشوراء وانشغال الزعيم الديني بهذه المناسبة الدينية قدم نحوه جماعة من الفرسان وحاصروه. ورغم كبر سنّه وشيخوخته قبضوا عليه وأركبوه فرساً ورحلوا به إلى ميناء بوشهر. وعلى هذا النحو من التبجّح والاستهتار قبضوا على الشيخ وانهالوا عليه باللعنة والسباب فتحمّل كل ذلك في سبيل وطنه وعزّة أهله مما يزيد رجال الدين مباهاة وشرفاً. وأخيراً وصل الركب إلى ميناء بوشهر حيث سلمّوا الشيخ على هذه الحالة المزرية إلى رجال الحكومة فيها[٥٥].

ولكن الأمور اشتعلت أكثر مما كانت عليه، ذلك أن المسئولين في بوشهر استقبلوا السيد على أكبر بكل ترحاب وتقدير، واحتفوا به وأكرموا وفادته وأزالوا ما كان قد لحق به من تعب وارهاق وأقام في ميناء بوشهر مُعزّزاً مُكرماً. وما أن علم أعوانه ومريدوه بما حدث له انتقلوا جميعاً إلى بوشهر للوقوف بجانب شيخهم والإعراب عن سخطهم ضد الحكومة وتأييداً له ولوطنيته الخالصة. كذلك انضم إليهم جماعات غفيرة من المواطنين، فما كان من الحكومة الإيرانية إلاّ أن نقلت الشيخ إلى مدينة سامراء بالعراق، المكان المقدس لإمام الزمان.

وأثناء ذلك كان الميجور دربالیت ومرافقوه خارج مدينة شيراز وقد أصابهم هلع شديد وحزن عميق واستنجدوا بالشاه ورجاله أو ممن قبض منهم الرشاوي والعطايا، وقبعوا في أماكنهم في انتظار التعليمات بالسماح لهم بدخول شيراز.

خلاصة القول كان خبر القبض على حجة الإسلام حاج سيد على أكبر بداية لسلة من العصيان المدني والاضطرابات الشديدة والحديث عن إمكانية عزل السلطان ناصر الدين شاه عن عرشه لطغيانه ووقوفه بجانب الأجانب ضد المصالح الوطنية الإسلامية. وسادت شيراز حالة من الغضب الشديد والاستياء التام، واجتمع أناس في مسجد الأمام أحمد بن موسى المعروف بإمام زاده شاه چراغ، وعمت شيراز اضطرابات عنيفة

صاحبها العنف ضد الأجانب بصفة عامة وبخاصة الإنجليز وحاول المسئولون فيها تهدئة الموقف، لكن الثوار استمروا في ثورتهم ومسلكهم العدائي ضد الحكومة والأجانب، وفلت الزمام منهم ونالوا من المؤسسات الأجنبية بالمدينة حرقاً وتدميراً ونهباً حتى إن رجال الحكومة لم يستطيعوا إخماد تلك الثورة والكثير من رجال الشرطة أسهم في النهب لينال البركة والثواب من الله. ومما زاد الوضع سوءاً أن المسئولين عن الأمن عالجوا الأمر بالقوة حيث أصدروا أوامرهم للجنود والفرسان بمحاصرة مسجد شاه چراغ، وبدأوا يطلقون على المعتصمين داخله رصاص بنادقهم، فقتل منهم خلق كثير، وأجبر الجميع على الهرب من المسجد فراراً من بطش رجال الأمن.

وكان يوماً حزيناً لم تعرفه شيراز من قبل حيث كان في كل بيت قتيل أو جريح وترمّلت النساء وتيتم الأطفال، وفي اليوم التالي لم يعمل رجال الحكم على تدارك الموقف، ولم يعالجوا الأمر باللين والسياسة، بل أشعلوا غضب الأهالي الوطنيين بأن زادوا في تحية الضيوف الأجانب وأقاموا لهم الحفلات والموائد حتى وصل الأمر إلي التعظيم والتبجيل أكثر من أي وقت آخر[٥٦].

وهدأت الأمور نسبياً في شيراز إزاء القمع والقهر الذي تعرّض له الأهالي، وبدأ رجال الشركة في التوجه إلي كافة البلاد الإيرانية بعد أن اطمأن الميجور دربالیت بأن الشاه ورجاله يقفون بجواره ويؤيدونه تأييداً مطلقاً. وتصوّر أن الموقف انتهى تماماً إلاّ أن شرارة الثورة ضد الشركة خرجت هذه المرة من آذربيجان حيث تزعّم شيخا الأقليم حاج ميرزا جواد آقا وحاج ميرزا يوسف آقا حركة ثورية وطالبا شعب الأقليم بمقاومة الشركة الانجليزية، فتبعهما كافة الأهالي مما اضطرت الحكومة المركزية إلى إسقاط إقليم آذربيجان من اتفاقية الدخان.

وما أن هدأت ثائرة الأهالي حتى بدأت الحكومة – ممثلة في الشاه القاجاري ورجال البلاط والمسئولين الرسميين، – تعضيد وكلاء الشركة وتقديم كافة التسهيلات الممكنة

لهم، ومن ناحية أخرى نشط عمل موظفي الشركة واستقر كل في مقر عمله، وشرعوا أول ما شرعوا في ضبط الأراضي وتسجيل أصحابها بحيث لم تفلت منهم قطعة أرض واحدة. وعندما أنجزوا هذا العمل انتقلوا إلى الخطوة التالية وهي السيطرة على المدن بحجة التفتيش على تجارة الدخان وتتبع مصادرة مما زاد الناس نفوراً منهم وحقداً عليهم[٥٧].

وباختصار كان همّ الشركة الأوحد تعيين مندوبين لحصر كافة أنواع الدخان في إيران كلها ليتسنى لها بيع الدخان جزئياً وكلياً وتصفية المعاملات التجارية المتعلقة بالدخان.

وإزاء ذلك لجأ الشعب إلي علماء الدين ليقرروا شيئاً إزاء تعديات الشركة الانجليزية وحمايتهم من موظفيها ورنت أبصارهم إلى مرجعهم الأكبر آية الله العظمى رئيس العلماء حاج ميرزا محمد حسين الشيرازي وعرضوا عليه الأخطار المحدقة الناجمة عن سريان اتفاق الدخان ليس على إيران وحدها، بل على كافة المسلمين في العالم[٥٨]، فقاد الحملة المناوئة للشركة الانجليزية. وكان أول ما أقدم عليه أن أرسل إلى وليّ العهد ونائب السلطنة في التاسع عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٣٠٨ هـ تلغرافاً أشبه بإنذار سرد فيه النتائج السيئة لاتفاقية الدخان والتي أبرمتها الحكومة مع جماعة من الانجليز، وطالبه فيها بإلغائها[٥٩].

ورغم الانذارات المتكررة والبيانات العديدة التي أطلقها آية الله الشيرازي، فإن الشاه ورجال الحكومة لم يحركوا ساكناً، كما أن الشركة استمرت في أعمالها وكأن شيئاً لم يحدث، بل زاد نشاط الشركة في كافة البلاد الإيرانية، وكثر اطلاق الاشاعات ضد المناوئين على أنهم من الحاقدين والجهّال الدين لا يعرفون مصلحة بلدهم. وقد وصل الأمر أن فكّر العلماء في خلع السلطان ناصر الدين شاه ذاته. ومما زاد الموقف تأزّماً انضمام تجار طهران إلى رجال الدين حيث تزعمهم ملك التجار «شهبندر التجار» فما كان من الحكومة المركزية إلاّ أن قبضت عليه وأبعدته إلى مدينة قزوين[٦٠].

واجه رجال الدين وكبار الساسة والتجار الموقف بشجاعة وندّدوا بمسلك الحكومة وطالبوا بالافراج عن ملك التجار، لكن المسئولين استخفوا بالأمر واهملوا مطالب الشعب الذي أتيح له جمع صفوفه ومواجهة الطغيان والفساد.

وأرسل وليّ العهد ونائب السلطنة بعد القبض على ملك التجار ببضعة أيام مبعوثاً إلى حجة الإسلام آية الله ميرزا آشتياني طالباً منه لقاء الأمير في المساء لبحث الأمر وتهدئة الخواطر والعمل على ما فيه وحدة الصف الإيراني، لكن أتباع الميرزا آشتياني خشوا على مرجعهم الديني من أن يصاب بمكروه كما حدث لملك التجار، وأعلنوا عدم رضائهم عن هذا اللقاء. ومع كل المخاطر التي قد يواجهها آشتياني من الخروج من مقره إلاّ أنه عرض على وليّ العهد ونائب السلطنة أن يكون اللقاء صباح اليوم التالي. وفعلاً انتقل الشيخ إلى مقر وليّ العهد وقابله على انفراد واستغرق اللقاء من الصباح حتى الظهيرة.

وكان من زعماء الحركة المناهضة لشركة الدخان المشايخ الآتية أسماؤهم:

١ – حاجي ميرزا محمد حسن شيرازي
٢ – حاجي ميرزا حبيب الله رشتي
٣ – حاجي ميرزا أبو القاسم كربلائي
٤ – حاجي ميرزا جواد آقا تبريزي
٥ – حاجي سيد على أكبر شيرازي
٦ – حاجي شيخ هادي نجم أبادي
٧ – ميرزا حسن آشتياني
٨ – حاجي سيد طاهر زكي صدر العلماء
٩ – حاجي آقا محسن عراقي
١٠ – شيخ محمد تقى اصفهاني
١١ – حاجي محمد بجنوردي

وتكررت اللقاءات والاجتماعات بين المشايخ قادة الثورة ورجال البلاط، ولم يحدث اتفاق حول موضوع شركة الدخان، بل حول سياسة السلطان ناصر الدين شاه الاستبدادية، وتأزم الموقف تماماً، خاصة أن الحكومة الإيرانية كانت قد عهدت إلى الأجانب بإدارة الكثير من شئونها. كذلك حاول السلطان القاجاري نفسه معالجة الأمر، فعقد لقاءً مع المشايخ زعماء الثورة لكنه أخفق في عرض وجهة نظره ووجد رجال الدين أن السلطان يتكلم في وادٍ وهم في وادٍ آخر. وعندما انضم الشعب إلى الشيوخ صراحة عرض السلطان أن يجتمع رجاله بعلماء الدين للمرة الثانية للوصول إلى صيغة مرضية.

وفعلاً تم الاجتماع في يوم الجمعة الموافق السادس عشر من شهر جمادي الأولى، تشكل على النحو التالي:

١ – نائب السلطنة (وليّ العهد)
٢ – أمين السلطنة
٣ – أمين الدولة
٤ – أمين السلطان
٥ – مشير الدولة
٦ – قوام الدولة
٧ – فخر الدولة[٦١].

وأثناء الاجتماع تحرك الشاه مع بعض خاصته إلى مدينة « جاجرود » لقضاء بضعة أيام للراحة والقنص مما زاد الشعور العام سخطاً عليه. وفي هذا الاجتماع عرض الصدر الأعظم فوائد امتياز الدخان وما سيعود على الشعب والحكومة من خير ورفاهية.

ازداد التصاعد والضغط ضد الشاه والشركة على السواء إلى درجة أن الشركة أصبحت عاجزة عن القيام بمهامها في المدن الإيرانية. فاشتكت الشركة إلى ناصر الدين شاه

بواسطة قوام الدولة وزير خارجية إيران آنذاك، واعتقد الشاه أنه لا يمكن حل هذه القضية إلاّ باتخاذ الإجراءات المتشددة ضد رجال الدين المناوئين للامتياز والذين أثاروا الشغب، فكلف الشاه، عبد الله خان والي بالاتصال بالشيخ ميرزا اشتياني وأمره أن يختار الشيخ أحد الأمرين، إما أن يدخن الغليون أمام الملأ أو الخروج من إيران. لكن الشيخ إختار الشق الثاني وعزم على الرحيل إلى خارج إيران[٦٢].

وما أن سمع سكان طهران بهذا الأمر حتى ثار الأهالي رجالاً ونساءً صغيرهم وكبيرهم (كما تقول المصادر) واضطربت الأحوال في جميع القطاعات في المدينة وبدأ الناس يصرخون (واشريعتاه). ولم يلبث غير وقت قليل حتى أقفلت المحلات التجارية أبوابها.

ازدادت مخاوف الشاه من المواجهة بين الحكومة والشعب الإيراني بعد أن اندلعت حركة التمرد في أغلب المدن الإيرانية وأدرك الشاه أن لا يمكن حل هذه المعضلة إلاّ بالتوسل إلى العلماء وأن قراره بطرد الشيخ الاشتياني كان السبب الحقيقي في القيام بهذا التمرد الواسع الذي هدد أسرة القاجار. فأرسل الشاه كلاً من ميرزا عيسى وزير وعبد الله خان مجد الدولة إلى الشيخ ميرزا اشتياني وأبلغوه بأن الشاه يطلب منه البقاء في إيران وأنه مستعد لإلغاء الامتياز في داخل إيران في مقابل أن ينصرف العلماء عن معارضة الامتياز، وأن يدخن الشيخ ميرزا اشتياني الغليون أمام الناس للإقتداء به[٦٣].

رفض الشيخ مطالب الشاه وأصرّ أنه لا يخالف شريعة الله والخروج عن وحدة الشعب الإيراني في هذه القضية. لكن مندوبي الشاه أصروا على تنفيذ أوامر الشاه، فما كان من السيد محمد رضا طباطبائي أن ثار على الشاه ومندوبيه وانهال على الشاه بالسب واللعن وهدد نائب السلطنة بالطرد من مجلس الشيخ، وما أن سمعت الجماهير الواقفة خارج مجلس الشيخ بغضب طبطبائي حتى هاجموا مندوبي الشاه فأراد مجد الدولة الهروب إلاّ أنهم أمسكوا به وكادوا يقتلونه لولا تدخل الحاج على أكبر بروجردي الذي تمكن من إنقاذه[٦٤]. وعلى أثر ذلك قام الشعب بالهجوم على قصر الشاه. فأمر الشاه

جنوده باستعمال القوة ضد المتظاهرين حيث وقع كثير من القتلى والجرحى وأقفل الجنود باب القصر. أما زوجات الشاه وخدم القصر فرفعوا أصواتهم بالبكاء والصراخ. ولم يجد ناصر الدين شاه سبيلاً في حل أزمة التبغ إلاّ باللجوء إلى العلماء والتفاوض معهم.

وقد طلب كل من عضد الدولة وميرزا عيسى وزير مقابلة الشيخ ميرزا اشتياني وأبلغوه أن الشاه يطلب منه أن يصرف النظر عن السفر والرحيل إلى الخارج.

كما أن الشاه قد وافق على عقد جلسة مع علماء وأعيان إيران لاتخاذ اللازم[٦٥].

ونتيجة لهذا القرار تفرق الناس وفتحت الأسواق أبوابها.

ولم يكن بإمكان الحكومة الإيرانية أن تواجه هذه الحركة الثورية التي نشبت في معظم المدن والأقاليم الإيرانية الهامة ولم يكن أمامها خيار سوى إلغاء هذا الامتياز. وبالفعل أصدرت حكومة ناصر الدين شاه قراراً بإلغاء امتياز التبغ داخل إيران، إلاّ أن هذا القرار لم يكن كافياً لإسكات الناس حيث إن العلماء لم يكفوا عن المعارضة، وسخط الشعب الإيراني في مختلف مناطق البلاد بدأ يزداد غضب الإيرانين يوماً بعد يوم. أما ناصر الدين شاه فكان يخشى من أن يؤدي هذا الأمر إلى تمرد عام ضد الدولة والأسرة القاجارية، فضلاً عن أن امتناع الشعب الإيراني عن استعمال التبغ وعدم بيعه وشرائه قد يؤدي إلي توقف أعمال الشركة الاحتكارية. وكانت هذه الانتفاضة ضربة مؤثرة ضد مصالح الشركة من الناحتين المادية والمعنوية، هذا فضلاً عن تراجع النفوذ البريطاني السياسي والاقتصادي في إيران. ولكل هذه الأسباب أبدت الحكومتان البريطانية والإيرانية استعدادهما لإلغاء هذه الصفقة التجارية عن طريق التفاوض. ومن العوامل التي ساعدت على إنجاح المفاوضات لحل هذ الأزمة التطورات التي حصلت في البعثة البريطانية في طهران وأصبح السير فرانك راسل مندوباً للحكومة البريطانية في عام ١٨٩٠م بدلاً من « در مندولف » فأختارت الإدارة البريطانية الجديدة سياسة الحوار مع المقاومة

الإيرانية بدلاً من مواجهتها بالقوة والعنف وكان فرانك لاسلس Sir, Frank C. Lascelles يعتقد أن اتخاذ سياسة العنف لا يخدم المصالح السياسية والاقتصادية لبريطانيا[٦٦]. وكما كان يقول إذا ما أردت أن توقع الصيد في الفخ فعليك أن تطلق سراحه.

وعلي العموم فقد سارت المفاوضات في هذا المجال وكانت الإشكالية الكبرى هي تحديد مقدار الخسائر التي تحملتها شركة (رچي) والتعويضات التي تدفعها الحكومة الإيرانية. وقد زعم البريطانيون أن الخسائر كبيرة وقد تصل إلى أكثر من ١٢٥٠٠ جنيه استرليني[٦٧].

لم تكن الحكومة الإيرانية وعلى رأسها ناصر الدين شاه جادة في المباحثات التي كانت تجري بينها وبين الشركة الإنجليزية لسببين رئيسيين، أولهما أن الشاه كان يأمل أن تنتهي المعارضة الشعبية لسياسته في بيع الامتيازات للأجانب وبذلك تفوز حكومته بالغنيمة. أما السبب الثاني، فهو أن الحكومة الإيرانية كانت عاجزة عن دفع التعويضات الكبيرة التي كانت تطلبها الشركة حيث إن خزينة الدولة كانت خاوية وهي تعاني من قلة السيولة. في الوقت نفسه فإن بريطانيا أيضاً كان تراودها الآمال والأحلام في أن تنتهي المعارضة الشعبية لهذه الصفقة الاقتصادية ومن ثم يمكن للبريطانيين أن يحققوا طموحاتهم.

لكن أحداث اليوم الثالث من جمادي الثاني بددت أحلامهم، وتيقنت الشركة والحكومة البريطانية أن قوة ناصر الدين شاه أقل مما كانت تتصورها في مواجهة إدارة الأمة الإيرانية. وكان رئيس الشركة والوزير البريطاني المفوض في طهران من أكثر الناس اضطرابا وخوفاً. فقد كان من الممكن أن يتعرض كلاهما للقتل. ولم يكن بوسعهما معاتبة ناصر الدين شاه على ذلك. فقد كان البريطانيون يعرفون أكثر من غيرهم أن الشاه ليس في جعبته أكثر مما قدم. وقال الوزير البريطاني المفوض إن هذا الحادث أمر قهري ولم يكن بالإمكان أن نفكر في حيلة أخرى تجاه هذه الأمة.

بعد إحداث اليوم الثالث من جمادي الآخرة ١٣٠٩ هـ تم تشكيل مجلس مكون من أمين السلطان ونائب السلطنة وبعض المقربين من الشاه والوزير البريطاني المفوض ورئيس شركة (رچي) وجرت المفاوضات الجادة لإلغاء صك الامتياز وتحديد الخسائر التي الحقت بالشركة وكيفية دفع التعويضات .

استمرت المباحثات المطولة والمفصلة بين المسئولين في الحكومة الإيرانية من جهة ورئيس شركة (رچي) والوزير البريطاني من جهة أخرى أكثر من ثلاثة أشهر وفي أماكن مختلفة من إيران .

وكان أمين السلطان ونائب السلطنة وبقية الوفد الإيراني، الذين تحاوروا مع البريطانيين لتحديد التعويضات، أبعد ما يكونون في هذه المباحثات عن رعاية مصالح الدولة والشاه وكان هدفهم الرئيسي هو أن يسدوا أو يقربوا هذه الهوة الكبيرة بين وجهات نظر الطرفين، بأية وسيلة وبأسرع ما يمكن حتى لا تنكشف الفضائح المالية وأسرار الرشاوي والأموال النقدية التي حصلوا عليها[٦٨] .

وأخيراً قدم طهران مجلس إدارة الشركة صاحب امتياز الدخان في شهر رجب سنة ١٣٠٨ هـ (فبراير/مارس ١٨٩١) وذلك بعد ثورة عارمة ضد الامتياز والشاه القاجاري، فإذا بالسلطان ناصر الدين شاه يلغي الاتفاقية وتتأزم الأمور وتتدخل الحكومة البريطانية في الأمر لحماية مواطنيها حتى إن رئيس الوزراء البريطاني طالب المسئولين الإيرانيين الالتزام بالاتفاقية، وكذلك فعل أصحاب الامتياز[٦٩] .

إن الفرمان الذي أصدره السلطان ناصر الدين شاه بإلغاء اتفاقية الدخان صدر بعد قدوم أصحاب الامتياز وكان قد صدر بعد أن قدّم هؤلاء أربعمائة ألف تومان على شكل هدايا لكبار المسئولين بالدولة وهدفهم من وراء ذلك الإسراع في إصدار الأمر التنفيذي من السلطان وسريان مفعول الاتفاقية ونشرها في سائر البلاد الإيرانية .

لقد كان ناصر الدين حريصاً على أن يعيد علاقاته بعلماء الدين وذوي النفوذ في إيران وأن يكسب ثقتهم ولذلك فإنه أمر أمين السلطان أن يطلع العلماء على جميع الخطوات التي كانت تتخذ في المباحثات. ولعل الشاه كان يأمل من وراء ذلك تهدئة الناس لاسيما في مدينة طهران التي وقعت بها حوادث الشغب ضد الدولة والمصالح الأجنبية. والشائعات التي تقول بانعدام الأمن في الطرق الرئيسية في المدينة سبب الخوف والذعر من أن يحدث في مختلف المدن الإيرانية أحداث تشبه التي وقعت في طهران. ومن ثم أراد ناصر الدين شاه أن يطمئن العلماء والتجار بأن امتياز التبغ قد ألغي تماماً من الداخل والخارج. وكان همّ الشاه هو أن يتمكن من إقناع العلماء وحثهم على إلغاء حكم التحريم وأن يسمحوا للناس بالتدخين حتى يعود إلى البلاد الأمن والاستقرار وأن يرتاح المسؤولون ورجال الدولة من هذه المعضلة[٧٠]. ولهذا الهدف أرسل أمين السلطان رسالة إلى ميرزا اشتياني يقول فيها: لقد تم إلغاء امتياز التبغ كلية فلم لا تسمحون للناس بالتدخين». فأجاب الشيخ اشتياني بأن هذا الحكم لم يصدر مني لكي يتم إلغاؤه مني وبيدي وإن هذا الحكم الراسخ قد صدر من حضرة حجة الإسالم محمد حسن الحسيني الشيرازي، لكن أمين السلطان لم يقبل هذا العذر وأخذ يرسل الرسائل الواحدة تلو الأخرى في هذا الشأن ويواصل الضغط على الاشتياني إلى أن اضطر الأخير إلى اللجوء إلى عضد الملك وطلب منه أن يقابل الشاه ويطلب منه أن يعفيه من هذا الأمر[٧١].

ومهما كانت النتيجة فإن أمين السلطان كان بحاجة ماسة إلى الحصول على فتوى رسمية من علماء أو أحد علماء طهران، ولذلك واستمر يكاتب معظم علماء طهران كل على حدة ويطلب منه إرسال رسائل وبرقيات إلي الشيخ محمد حسن الشيرازي أن يصدر فتوى تلغي الفتوى السابقة وأن يجيز للناس استعمال الدخانيات. ورغم أن المباحثات كانت مستمرة وبشكل جاد لإلغاء بنود الاميتاز إلاّ أن سوء ظن العلماء بالشاه كان كافياً لإعاقة إعادة العلاقة بين الحكومة والشعب إلى سابق عهدها. وأن العلماء

كانوا يخشون من أن تكون هذه الإجراءات مجرد خدعة من جانب ناصر الدين شاه. أما الشاه ووزيره أمين السلطان فكانا بحاجة إلى تهدئة نفوس العلماء حتى لا يقوم رجال الدين بتحريض العوام ضد الدولة أكثر من هذا الذي يحدث في مختلف أرجاء إيران.

وبعد عشرة أيام من البرقيات والرسائل المتبادلة بين المسئولين في الحكومة الإيرانية ورجال الدين وصلت إلي طهران برقية السيد ميرزا حسن الشيرازي في ١٩ جمادي الثانية ١٣٠٩ هـ يبين فيها عن وصول برقيات عدد كبير من العلماء إليه وأنه يثق فيما قالوا من أن الاحتكار قد ألغي تماماً وأن هذا الإجراء قد قطع يد الأجانب في إيران وأنه لا احتمال للعودة إلي العهد السابق وذكر أنه لا تبديل في الفتوى ويظل الحكم بالحرمة كما كان في السابق[٧٢].

هذه البرقيات التي أكدت وشددت بصراحة على حكم التحريم زادت من اضطرابات المسئولين بالدولة، ولما كانوا يراقبون كل هذه البرقيات حتى لا يطلع الشعب على مضمونها فقد أمروا إدارة البريد والبرق بعدم توزيع هذه البرقيات دون أن يشعر أحد بذلك.

وأخيراً استطاع ناصر الدين شاه وأمين السلطان وبجهد وتعب شديدين إلغاء امتياز التبغ بعد أن تبودلت العديد من البرقيات بين علماء الشيعة في كل من بغداد وطهران وسامراء وتمكنت الحكومة الإيرانية من انتزاع فتوى من ميرزا حسن الشيرازي في يوم الثلاثاء ٢٥ جمادي الآخرة برفع التحريم وأنه بوسع كل من يريد أن يدخن الغليون والسيكار، وانتشرت هذه الفتوى في معظم المدن الإيرانية وتدفق الناس سعداء على هذا الانتصار.

لقد أدرك الشاه في أشكال المقاومة الشعبية، مدى جسارة الشعب وتماسكه. وهكذا نمت الثورة الشعبية ضده بما كانوا يعبّرون عنه بأقوال خفية وما أظهروه من شجاعة وتضحيات في سبيل الوطن. فما كان من السلطان ناصر الدين شاه إلاّ أن أقدم على

إلغاء الاتفاقية بعد أن استعصى عليه أمر الثورة وإقناع قادتها، بل وخشيته من فقد عشره. وقد كتب ناصر الدين شاه بخط يده رسالة إلى الصدر الأعظم ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان – الأتابك الأعظم – عن هذه الواقعة، فذكر منها ما يلي:

«عندما قامت ثورة الرچي هان على الرعية أرواحهم وقاوموا الجند وامتزجت دماؤهم بتراب هذا الوطن الغالي، وأحدثوا ثورة وانقلاباً وصل الأمر أن شمل كافة الأعمال ضدنا. وكان كل معلّم ديني منزوٍ في مدرسة ولا يعرف عنه أحد شيئاً أصبح في نظر الرعية زعيماً وقائداً (مشيراً ومشاراً) فكان لابد من التفكير مرة أخرى تجاه ماهو واقع فعلاً...»[٧٣].

وعلى أي حال كانت حادثة الرچي سبباً في يقظة الشعب لدرجة يمكن القول إنهم ثاروا ضد الاستبداد القاجاري، وانتهت ثورتهم بانتصار الشعب. ومن ناحية أخرى كانت أحد الأسباب لنشوء الحياة الدستورية في إيران.

إن الإجراء الذي أقدم عليه السلطان ناصر الدين شاه يتمثل في قصر نظر الشاه القاجاري وسوء النيّة المتمثل في السياسة الإنجليزية بتسلطهم على الاقتصاد الإيراني وقد اتضح ذلك عندما ألغى السلطان ناصر الدين شاه اتفاقية الدخان والتي كان من شروطها إلزام الحكومة الإيرانية بدفع خمسمائة ألف جنيه استرليني غرامة لشركة الرچي في حالة فسخ العقد من جانب إيران. ولما كان هذا المبلغ غير متوفر في خزانة الشاه القاجاري فإنه اقترض هذا المبلغ من «بنك شاهنشاهي» بفائدة قدرها ٦٪. وكان هذا البنك الذي يحمل اسماً إيرانياً (بانك شاهنشاهي) هو في واقع الأمر مؤسسة إنجليزية وبرأس مال إنجليزي وموظفين إنجليز[٧٤].

إن هذا القرض الذي حصل عليه ناصر الدين شاه من «بنك شاهنشاهي» كان مقدمة لعصر الإفلاس وانهيار الاقتصاد الإيراني، حيث أخذ سلاطين آل قاجار يقترضون المال

من الدول الأجنبية بضمان عائدات المملكة مما أتى علي الاقتصاد الإيراني ودمّر الحياة العامة، وظهر الفقر والجوع، وانتشر الجهل حتى أصبحت الدولة الفارسية وكأنها مستعمرة للإنجليز وغيرهم من الأوروبيين وكان من أهم أسباب زوال الدولة القاجارية في عام ١٩٢٤م، وظهور الدولة البهلوية.

الهوامش

(1) Issawi, Charls, An Economic History of the Middle East and NorthAfrica, U.K. 1982, p. 124.

(٢) محمد إبرايهم باريزي، سياست واقتصا عصر صفوبه، ص ١٢٨ .

(٣) سياحتنامه شاردن، ترجمة محمد عباس، طهران، ١٣٣٥ هـ، ج ٤، ص ٤٩ .

(٤) يرفند ابراهميان، خلفيان وعوامل الثورة الدستورية ص ٣٣ .

(٥) إيران ١٩٠٠ – ١٩٨٠م، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٣ .

(٦) كمال أحمد مظهر، دراست في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٠٤ .

(٧) أمين السلطان هو ميرزا علي أصغر بن إبراهيم أمين السلطان، ولد في يونيو ١٨٥٨ بعد وفاة والده أمين السلطات ورث هو لقب والده سنة ١٨٨٥م عُين الوزير الأول في عام ١٨٨٨م عين الصدر الأعظم وحصل على لقب الأتابك الأعظم. وكان أحد المقربين لناصر الدين شاه حيث رافقه في رحلاته الثلاث إلي أوروبا. وبعد وفاة ناصر الدين شاه استمر في رئاسة الحكومة ٦ أشهر في عهد مظفر الدين شاه ثم عزل، وفي عام ١٩٠٠م. عين مرة ثانية رئيساً للوزراء حتى عام ١٩٠٣م. ويعتبر أحد الرحاله الإيرانيين حيث زار معظم قارات العالم بعد أن عزل عن رئاسة الحكومة.

أنظر: جورج ب. جرجيل، فرهنك رجال قاجار، ترجمة غلامحسين ميرزا صالح، طهران، ١٣٦٩ هـ ش، ص ١٤ .

(٨) عزيز كياوند، حكومت وسياست وعشاير ازقاجار تاكنون، إيران ١٣٦٨ هـ ش، ص ٢٦ .

(٩) مجلة قانون – ميرزا ملكم خان ناظم الدولة، عدد ٢٦ عام ١٣٠٧ هـ، ص ٣ .

(١٠) يعقوب أژند، قيام تنباكو، طهران ١٣٦٧ هـ ش، ص ٧٢ .

(١١) عبد الهادي حائري، تشيع ومشروطيت، در إيران، ص ١٠٣ .

(١٢) عبد الهادي حائري، تشيع ومشروطيت، ص ٥٩ .

(١٣) غلا مرضا ورهرام، تاريخ سياسي، سازمانهاي اجتماعي إيران در عصر قاجار، طهران ١٣٦٩، ط ٢، ص ٢٧٧ .

(١٤) مرتضى راوندي، تاريخ اجتماعي إيران، جـ ٣، ص ٥٠٧ .

(١٥) نفس المرجع، ص ٥٠٨ .

(١٦) نفس المرجع، جـ ٣، ص ٥٠٩ .

(١٧) د. فريدون أدميت، امير كبير وايران، ط ٥, ٢٥٣٥، ص ٤٢٣ .

أمير كبير هو أحد المصلحين الإيرانيين، عينه ناصر الدين شاه القاجاري رئيساً للوزراء في عام ١٨٤٨م، وقتله في عام ١٨٥٢م وله اصلاحات كثيرة خلال فترة حكومته.

(18) F.O.60/147. Repo. From Colonel Justin Sheil, 15 Justin Sheil, 15 Jone 1849.

(19) F.O. 60/146.Repo. From Sheil to Palmariston, 157 Nove., 1849.

(20) Isswai, Charls, the Economic history of Iran 1800 - 1914, p. 43.

(٢١) يعقوب أژند، المرجع السابق، ص ٧٧ .

(٢٢) فريدون أدميت فكر دموكراسي اجتماعي در نهضت شروطيت إيران، طهران، ١٣٥٤ هـ . ش، ص ٢٣ .

(٢٣) پيتر آوري، ترجمة، محمد رفيعي مهرابادي، تاريخ معاصر إيران از تأسيس تا انقراض سلسلة قاجارية، طهران، ١٣٦٩ هـ ش، ص ١٨٨ .

(٢٤) مرتضى رواندي، تاريخ اجتماعي إيران، جـ ٣، ص ٥٠٨ راجع أيضاً : يعقوب اژند، قيام تنباكو، ص ٨ .

(٢٥) دكتر فووريه، ترجمة عباس إقبال اشتياني، سه سال در بار إيران، طهران، جـ ٢، ص ٣١٤ .

(٢٦) بيتر أوري، المرجع السابق، ص ١٨٨ .

(٢٧) جورج ب. جرچيل، المصدر السابق، ص ٢٨ .

(٢٨) إبراهيم تيموري، تحريم تنباكو، ١٣٢٨ هـ ش، ص ١٢ .

(٢٩) نفس المرجع، ص ١٦ .

(٣٠) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٦ – ٢٢ .

(٣١) ناصر الدين شاه، سفرنامه ناصر الدين شاه به فرنكي، ط ٢, ١٣٦٢ طهران، ص (أ).

انظر: MARTIN, B. Persian - German Diplomatics Relation 1873 - 1912, U. K., 1959, p. 62.,

(٣٢) د. فورمه، المرجع لاسابق، ص ٢٢٠ .

(33) Rurssia and Britian in Persia 1864 - 1914, U.S.A. 1968, p. 248.

(34) F.O. 60/553 Text ot Tobacco Concessiion to Major G.F. Talbot on March 8. 1890, R. 28 Rajab 1307 AH Enclosure in Wolff to Salisbusy No 104, Tehran April 4 1890.

(٣٥) حبيب الله شاملو، تاريخ إيران ازماد تاپهلوي، طهران، بدون تاريه، ص ٨٢٣ . انظر: F.o. 60/553

(36) F.O. 60/553 Text of The Tobacco Concessiion to Major G. F. Talbot on March 8. 1890, 28 Rajab 1307 AH Enclosure in Wolff to Salisbusy No 104, Tehran April 4 1890.

(٣٧) ناظم الإسلام كرماني، تاريخ بيداري إيرانيان، طهران، ١٣٢٦ هـ ش، ص ١٩ .

(٣٨) ناظم الإسلام كرماني، المرجع السابق، ص ١٩ .

(٣٩) فريدون ادميت، شورش برامتياز نامة رژجي، تاريخ سياسي، ٢٧٦ .

(40) BROWNE, G, EDWARD, The Persian Revelution 1905 - 1909. Cambridge Univerity Press, 1966, p. 49.

(٤١) د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ص ٣، ص ٩٣ .

(٤٢) ذبيح الله المحلاتي، تاريخ سامراء، النجف، ١٣٦٨ هـ، جـ٢، ص ٥٠ .

(٤٣) كبير المجهتدين في إيران وهو أحد تلامذة الشيخ مرتضى الأنصاري، المرجع التقليدي للشيعة والذي توفي عام ١٢٩١هـ.

(٤٤) انتقلت المرجعية من الشيخ مرتضي الأنصاري إلى تلميذه ميرزا حسن الشيرازي الذي اتخذ من مدينة سامراء مقراً وكان له سمعة علمية وعرف بمواقفة السياسية المتطرفة إزاء الأحداث في إيران العراق .

المرجع: سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك، بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م، ص ٩٨ .

(٤٥) ناظم الإسلام كرماني، المرجع السابق، ص ٢٩ .

(٤٦) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٠٣ .

(٤٧) علي الوردي، المرجع السابق، ص ٩٥ .

(٤٨) جريدة الأختر كانت تصدر باللغة الفارسية في استانبول وكان يرأس تحريرها في عام ١٢٩٢ هـ محمد طاهر تبريزي. وهي من الجرائد التي اجتذبت مجموعة م المفكرين وأصحاب القلم منهم: ميرزا أقاخان كرماني، وشيخ روحي وميرزا علي محمد كاشاني... وغيرهم.

(٤٩) د. غلام رضا ورهرام، المرجع السابق، ص ٢٧٣ .

(٥٠) عباس ميرزا ملك آرا، شرح حال، بامقدمة أي ازعباس اقبال اشتياني، ص ١٨٢ .

(٥١) ابراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ٤٣ .

(٥٢) فريدون أدميت، شورش بر امتياز رژجي، ص ١٣ .

(٥٣) ٢٨ هزار روز تاريخ ايران وجهان، ملحق الاطلاعات، وثيقة رقم ١٨١ .

(٥٤) ٢٨ هزار روز تاريخ ايران وجهان، ملحق جريدة الاطلاعات، وثيقة رقم ١٨١ .

(٥٥) المرجع السابق، وثيقة رقم ١٨٢ .

(٥٦) المرجع السابق، وثيقة رقم ١٨٢ .

(٥٧) أحمد كسروي، تاريخ مشروطه إيران، طبعة ١٨, ١٣٥٤ هـ ش، ص ١٦ .

(٥٨) ملخص جريدة الاطلاعات، ١٨٢ .

(٥٩) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٠٥ .

(٦٠) المرجع السابق، وثيقة رقم ١٨٣ .

(٦١) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٥٠ .

(٦٢) ناظم الإسلام كرماني، المرجع السابق، ص ٢٨ .

(٦٣) مرتضي راوندي، المرجع السابق، ص ٥٤٩٠ .

(٦٤) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١٢١ .

(65) WRIGHT, DENIS, The English Amongst the Persia, London, 1977, p. 30.

(٦٦) يعقوب أژند، المرجع السابق، ص ١٥٤ .

(٦٧) يعقوب أژند، المرجع السابق، ص ١٢٦ .

(٦٨) د. غلام رضا ورهرام، المرجع السابق، ص ٢٩٩ .

(٦٩) ناظم الإسلام كرماني، المرجع السابق، ص ٤٦ .

(٧٠) د. غلام رضا ورهرام، المرجع السابق، ص ٢٨٤ .

(٧١) إبراهيم تيموري، المرجع السابق، ص ١١٢ .

(٧٢) حبيب الله شاملوئي، تاريخ إيران ازماد تاپهلوي، طهران، بدون ص ٨٢٤ .

(73) KAZEMZADEH, F. op. cit., p 271.

المراجع

١ – إبراهيم تيموري، تحريم تنباكو، ١٣٢٨ هـ ش طهران.

٢ – پيتر آوري، ترجمة محمد رفيع، مهرابادي.

٣ – چورچ ب. چرچيل، فرهنكَ رجال قاجار، ترجمة غلا محسين تيرزا صالح، بغداد، ١٩٨٥.

٤ – حبيب الله شاملو، تاريخ إيران ازماد تا پهلوي، طهران.

٥ – ذبيح الله المحلاتي، تاريخ سامراء، النجف، ١٣٦٨ هـ.

٦ – شاردن، سياحتنامه شارن، ترجمه محمد عباس، طهران، ١٣٣٥ هـ ش.

٧ – عباس ميرزا ملك آرا، شرح حال، بامقدمة أي ازعباس اقبال اشتباني، بدون.

٨ – عبد الهادي حائري، تشيع ومشروطيت در إيران.

٩ – عزيز كياوند، حكومت، سياست وعشاير ازقاجار تاكنون، ايران ١٣٦٨ هـ.

١٠ – د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث.

١١ – غلامرضا ورهرام، تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر قاجار، طهران ١٣٦٩.

١٢ – فريدون ادميت، أمير كبيرو إيران. الطبعة الخامسة ٢٥٣٥ هـ خسامنشاهي.

١٣ – فريدون ادميت، شورش برامتياز نامه رجي، تاريخ وسياست.

١٤ – فووريه، دكتر فووريه، ترجمة عباس اقبال اشتياني سه سالم دربار إيران، ١٣٦٨ هـ ش.

١٥ – كمال أحمد مظهر، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥م.

١٦ – مجلة قانون، لندن، ١٣٠٧.

١٧ – محمد إبراهيم پاريزي، سياست واقتصاد عصر صفويه، طهران ١٣٤٨ هـ ش.

١٨ – مرتضى راوندي، تاريخ اجتماعي إيران، إيران، ١٣٥٧ هـ ش، ط ٣.

١٩ – يرفند ابراهيميان، خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ١٩٠٦، إيران ١٩٠٠ – ١٩٨٠، بيروت، ١٩٨٠.

٢٠ – يعقوب اژند، قيام تنباكو، طهران، ١٣٦٨ هـ.

المصادر الأجنبية

(1) F.O. 60/146.

(2) F.O. 60/147.

(3) F.O. 60/153.

(4) BROWNE. 9. EDWARD, The Persian Revolution 1905, 1909. London, 1960.

(5) ISSAWI, CHARLS, An Economic history of the Middle East and North Africa, U.K. 1982.

(6) ISSAWI, CHARLS, The Economic history of Iran, 1800-1914.

(7) KAZEMZADEH, F. RUSSIA and BRITIAN in Persia, 1864-1914. U.S.A.

(8) MARTIN, B. Persian, German Diplomatics Relation 1873-1912, U.K. 1959.

(9) WRIGHT, DENIS, The English Amongst the Persia, London, 1977.